

سيناريو «الدولة الواحدة» ملهامة جديدة للفلسطينيين



مؤيدا للسيادة اليهودية على الأرض، لكنه لا يريد الالتزام بكامل واجباته وأولها الجندية، وهذا ستقبله إسرائيل كقيم وله حقوق إنسان كاملة، لكنه لن يحظى بتقديرات سياسي في مؤسسات الدولة، أما الخيار الثالث، فهو الفلسطيني الجديد الذي كانت تريده الصهيونية من وراء اتفاقات أوسلو، وهو المستعد لآداء قسم الولاء والإخلاص للدولة ولآداء كل الواجبات، شأنه شأن اليهودي.

وهذا الذي جعل الأردن يتحسب من تحول مشروع الدولة الواحدة، إلى مضخة لسحب سكان الضفة إلى أراضيه!

أمام هذه الحال، ومع عجز الفلسطينيين عن القيام بأي مبادرة، يمكن أن يتعاطى البعض مع أطروحات مستحيلة أو شديدة الخطورة، للتسرية عن النفس أو للتجاوب مع الملهامة.

منطق "البديل الأردني" لحل القضية الفلسطينية، والأراضي الأردنية، وهذا الذي يجعل "اللبنود" كمثل للصهيونية العقائدية المتطرفة، يحرص أشد الحرص على إيصال كل المفاوضات العربية - الإسرائيلية إلى طريق مسدود.

فعندما نعود إلى فحص نوايا العناصر الصهيونية المتطرفة، التي طرحت فكرة حل الدولة الواحدة، نتبين الخطر الذي تمثله على الأردن، وهو لا يقل عن الخطر الذي يمثله هذا الحل على قضية فلسطين والهوية الفلسطينية وكرامة الفلسطينيين.

وربما يستغرب البعض أن رؤوفين ريفلين، عندما كان رئيسا للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) الذي أصبح في العام 2014 رئيسا لدولة إسرائيل، هو من معارضي حل الدولتين، ومن مؤيدي "الدولة الواحدة".

وجهة نظر ريفلين تقوم على أساس أن أمام الفلسطيني في الضفة ثلاثة خيارات: الأول، أن يقبل دولة عربية فلسطينية ويسعى إلى قيامها، وبهذا الخيار لن يحق له البقاء على "أرض إسرائيل الكاملة"، والثاني، أن يكون

فهم يعرفون أن هكذا طرحا يشبه المناكفة، ويظنون أن إسرائيل ستبادر من تلقاء نفسها إلى التخفيف من تشديدها ومن خطط الضم لكي تتحاشى مشروع "الدولة الواحدة".

فإن كان بن غوريون قد اضطر للتخفيف من مبدأ جابوتنسكي مخترع تعبير "أرض إسرائيل الكاملة"، فإن تحالف الصهيونية مع الأصولية اليهودية المتطرف ليس اليوم مضطرا للتخفيف ولا مراعاة أي فرضيات نظرية صادرة عن الجانب العربي.

فها هو المتحالف الكبير الذي أقامته بلدية عكا في المتنزّه البحري، لخارطة الأرض التي يطمح إليها صهيونيو اليوم - كصهيونيو الأمس المتطرفين - يظهر أن الأردن مطلوب ضمن "أرض إسرائيل" وربما يكون الصموح الإسرائيلي إلى التوسع في المنطقة، بدأ بالأردن، هو أحد الأسباب التي جعلت الملك الأردني يسارع إلى رفض مشروع ضم الأراضي في الغور، وإلى رفض فكرة "الدولة الواحدة" فوراً والتحذير من مقاصدها الخطيرة. خلال السنوات الماضية لم يخف الإسرائيليون رغبتهم في تكريس

ما يدعو إلى السخرية، أن قوى صهيونية هامشية متطرفة في إسرائيل، تطوعت إلى مد الطعم للفلسطينيين، في مبادرة شبيهة بخطط التعال. وكان هناك هشاشة أو لعبة بهلوانية في الإجماع الإسرائيلي، الذي يوحد الصهيونية السياسية مع الأصولية اليهودية ومرجعياتها الرئيسية، على يهودية الدولة و"ثقافتها" الصهيوني. لا يختلف اثنان في إسرائيل، على أن مقولة "الدولة الواحدة" التي تجمع الفلسطينيين مع الإسرائيليين؛ أخطر من حل الدولتين، وأكثر خطراً بكثير حتى من إخلاء الضفة من المستوطنين لصالح الدولة الفلسطينية، بل أكثر خطراً من تطبيق قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في نوفمبر 1947.

وما يثير السخرية أيضاً، أن بعض الفلسطينيين تجاوب مع فكرة الدولة الواحدة، كمن يريد أن يرفع عن كاهله عبء مقاومة الضم وما يسمى صفقة ترامب ينتهاها. ذلك لأن اقتراض قابلية تطبيق مشروع الدولة الواحدة، فثأية القومية، يبتلع نظرياً مسألة الضم لأن الأراضي كلها ستكون ملكاً للدولة العتيدة الواحدة.

إن مثل هذه السخرية، عندما يتقبلها عقل أصولي وصهيوني متطرف، ستكون لها تفصيلات لن تصل في تحضرها إلى مستوى المنهجية، التي اتبعتها دولة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. فمن البديهيات، أن العقل الصهيوني يفتش الآن، عن وسيلة للخلاص من العنصر الإسرائيلي غير اليهودي في دولته، ولن يتخيل بالمطلق، أن يضاف إلى العرب الفلسطينيين؛ المسلمين والمسيحيين والدروز، خمسة ملايين إنسان آخرون.

معنى ذلك، أن مجموعة أصولية مثل تلك التي تطلق على نفسها اسم "أرض إسرائيل الكاملة" لا تتحدث عن حل الصراع عندما تطرح مشروع "الدولة الواحدة". فهي تتحدث عن تأخير الصراع من خلال تأسيس مهاجج للعبيد، لا حقوق سياسية لهم، ولهم مهاجج نوم مريح، مقابل وظيفتهم كقوة عمل رخيصة.

ومن المؤكد تماماً أن الذين يتجاوبون مع فكرة "الدولة الواحدة" من الجانب الفلسطيني، ليسوا جهلة.

أوهامها، ثم دفعها إلى التقدم في اتجاه المسألة وتحمل ثقل المسؤولية وحمل أوزار تجربتها، قبل أن تكتشف وظيفتها بالمعيار التاريخي، وهي ضبط الشريط الساحلي الضيق، وهو الجزء المشطور من الجغرافيا الفلسطينية والإحتفاظ به، إلى حين صياغة الشكل النهائي للخارطة، مثلما سجد الطرف الآخر في الضفة نفسه، حائراً في موضع من رقعة الأرض التي يتخللها الاستيطان!

اليوم، وأمام هذا العجز الفلسطيني على المبادرة، بدأت تسمع مقولات مقتضبة عن مشروع "الدولة الواحدة" ثنائية القومية. كأنها ملهامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة في العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، قد استنفدت أغراضها.

وما يثير السخرية أيضاً، أن بعض الفلسطينيين تجاوب مع فكرة الدولة الواحدة، كمن يريد أن يرفع عن كاهله عبء مقاومة الضم وما يسمى صفقة ترامب ينتهاها. ذلك لأن اقتراض قابلية تطبيق مشروع الدولة الواحدة، فثأية القومية، يبتلع نظرياً مسألة الضم لأن الأراضي كلها ستكون ملكاً للدولة العتيدة الواحدة.

إن كان بن غوريون قد اضطر للتخفيف من مبدأ جابوتنسكي مخترع تعبير "أرض إسرائيل الكاملة"، فإن تحالف الصهيونية مع الأصولية اليهودية ليس مضطراً للتخفيف ولا مراعاة أي فرضيات صادرة عن الجانب العربي

ولم ينطلق المتحدثون عن فرضية الدولة الواحدة من فراغ. لكن امتلاهم الوحيد، تغطيه حقيقة لا مراء فيها، ولا حقيقة سواها، وهي أن أراضي الضفة المحتلة في العام 1967 لم تعد تصلح لتطبيق حل الدولتين، من دون تفكيك الكتلة الاستيطانية الصلبة والمتماسكة على الخارطة، ولاسيما منظومة مستوطنات "معاليه أدوميم" وتلك المستوطنات القائمة فوق خوانات المياه الجوفية الثلاثة في الضفة. وليس سوى فعل الحرب المستحيلة، التي يدل كل شيء على استحالتها، هو الذي يمكنه ضمان إخلاء هذه المستوطنات، وتسوية أمرها في إطار تسوية تاريخية.

عادل صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

أمام الحصاد المر، لما يزيد عن ربع القرن، منذ الإعلان عن اتفاقات أوسلو إلى اليوم، تتامل القوى السياسية الفلسطينية أحوالها، فيما هي فاقدة القدرة على المبادرة، وتستشعر حرجاً شديداً، مترددة وخجلة من استنكار موافقها، سواء تلك التي تطرفت في التفاؤل السياسي بعد أوسلو، أو التي بلغت في تقدير فعالية السلاح والنيروان التي تطلق من غزة، وقد اختلف الفريقان على الأوهام، وأضاعا فاعلية الكيان السياسي القديم المثل في منظمة التحرير الفلسطينية، والمستجد الذي تمثله السلطة التي أفلست وأصبحت على شفا الهاوية.

خلال 27 سنة من العيب والجدال حول جنس الملائكة، تآمر الاستيطان اليهودي الصهيوني على أراضي الضفة، وجرى رمي غزة جانبا، لكي يحبط الرمي فرضية الجغرافيا التي تتخبط تطبيق سيادة الدولة الفلسطينية عليها، وحرص الطرفان الفلسطينيان المتخاصمان على التمكن مشروع تفكيك الأمنية الفلسطينية، بينما الفلسطينيون أنفسهم يتساعلون، هل كان الذي يجري مدبرا وله خلفياته ومرجعياته وتكتيكاته، سواء تلك التي أظهرت حبيها للتسوية ومنع "العنف" أو التي أسعدت الدنيا طينها بزعم قرب الزحف من غزة إلى القدس والصلاة في الأقصى؟

كان يمكن لمشروع التسوية الذي يتسم بشيء من التوازن، أن يمتلك قوة دفع ضاغطة، تبدأ بتصلب الحالة الفلسطينية أولاً، ثم توفر بصلاقتها قوة الفعل المعقولة للإرادتين الإقليمية والدولية. لكن الحال الفلسطينية، فقدت منذ البداية ميزة التوافق على استراتيجية العمل الواحدة، وقد تعددت المناهج، وانطلق كل طرف فلسطيني إلى مسعاه، على أرض محاصرة، تعتمد الإحتلال الإسرائيلي جعلها مناسبة لكل نوي الأوهام، من خلال إضعاف السلطة الفلسطينية، وتمهيد المناخ لاقتضاض حماس عليها في غزة. ما يساعد حماس على تاجيح

تركيا تتعلم الدرس الإيراني في التدخل الإقليمي

5 هل الحل العسكري هو الأمل لتفكيك نفوذ "بي.كي.كي" (حزب العمال الكردستاني) وإضعافه، أو هل أن تعميق الجرح الكردي العربي، ونقل الطريقة التركية في معالجة المسألة الكردية في أراضيه يفيد في بناء إجماعات وطنية للسوريين؟

نتهجت تركيا سياسات خارجية تقارب السياسات الإيرانية، في دعم ميليشيات ذات بعد طائفي، وفي التدخلات العسكرية المباشرة في سوريا ثم في ليبيا، ما أثر سلباً على صورة تركيا ومكانتها عربياً ودولياً

القصد من ذلك كله القول إن تركيا تشتغل وفقاً لمصالحها، ولا تشتغل وفق مصالح الشعب السوري، وإن تلك السياسة تستحق المراجعة والنقد والمساءلة والترشيد، لمصلحة السوريين، ولمصلحة تركيا ذاتها، لذا فإن بعض الجراة الأخلاقية والسياسية والمنطقية تقتضي ذلك، أي قول ما ينبغي قوله، ولاسيما أن الشعب السوري الذي قدم تلك التضحيات كلها يستحق ذلك.

وفي الإجمال فإن السياسة الإقليمية لتركيا تستوجب المراجعة، سواء في ما يتعلق بسوريا، أو في ما يتعلق بليبيا، وغيرهما، وبالتأكيد فإن تلك المراجعة يفترض أن تحت على الأخذ في الاعتبار مصلحة تركيا، ومصلحة الأمن والاستقرار والتعاون الدولي، وحل الخلافات بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

ثمة أسئلة عديدة أثارها السياسة التركية في تعاملها مع الصراع السوري، ومع ذلك فإن قيادة المعارضة السورية لم تتوقف ملياً لطحها وأخذ إجابات عليها، أو أنها طرحتها على خجل، من دون السعي إلى إيجاد معادلات تخفف من تأثيراتها السلبية في الثورة والمعارضة؛ فضلاً عن نشوء ظاهرة سورية، من سوريين يجابون سياسة الرئيس التركي أكثر من الأتراك أنفسهم، أو أكثر حتى من محاربيه مثلاً، في ما يتعلق بالشأن السوري. ويكلام أكثر دقة، فإن المعارضة لم تكلف نفسها مساعلة السياسة التركية، ومساعلة نفسها أيضاً عن:

1. صواب المداخلات العسكرية التركية في سوريا، وسحب فصائل المعارضة المسلحة من حلب إلى عملية "درع الفرات" عام 2016، ما نجم عنه انهيار مواقع المعارضة في حلب وريفها، وفي ما يخص عمليتي غصن الزيتون في عفرين عام 2018، ونبع السلام في الشمال السوري عام 2019.

2. جدوى قيام تحالف أستانة الثلاثي ومسار أستانة التفاوضي عام 2017، مع شريكي النظام (إيران وروسيا)، فهل كان ذلك التحالف لمصلحة الثورة، أو لمصلحة الشعب السوري؟

3. طالما أن اتفاقيات "وقف التصعيد" كانت كارثية، وأدت إلى انحسار مواقع المعارضة، وإلى معاودة النظام سيطرته على معظم المناطق، فلماذا استمرت تركيا في تلك الاتفاقيات، التي أدت إلى انهيار ثلاث مناطق من الأربع المشمولة في تلك الاتفاقيات، والتي وقفت عند حدود منطقة إدلب؟

4. لماذا لم يجر التعامل مع وضعية عفرين (2018) كما يجري التعامل مع وضعية إدلب (بوجود جبهة النصرة)؟ ثم هل أضعف ذلك جبهة النصرة أم زادها قوة في إدلب وريفها؟

المذكور باتت مثار تساؤلات عديدة، فهي عبرت منذ البداية عن مساندتها للثورة السورية، واحتضنت ملايين السوريين اللاجئين، ثم إنها باتت مقرا للمعارضة الرسمية، وحاضنة لعدد من فصائل المعارضة المسلحة، وهي أمور لا يمكن تجاهلها. بيد أن ذلك الوضع جعل تركيا واحدة من أهم الدول المتحكمة في مسارات الثورة السورية، وفي تشكيل المعارضة الرسمية، ويأتي ضمن ذلك تركيز دعمها على مساري العسكرية والأسلمة، على كافة الأصعدة؛ أي الخطابات والكيانات وأشكال العمل، إلى الحد الذي يمكن معه التساؤل عن حدود أو عن مآلات المسارين المذكورين من دون ذلك الدعم، بالنسبة إلى أحوال السوريين، وسلامة مسار ثورتهم أو معارضتهم.

بتصدير الثورات، أو تصدير نموذج سياسي معين، ساهم في تحقيق تركيا إنجازات اقتصادية لافتة، ناهيك عن نجاحها في تقديم نموذج لإسلام سياسي ناضج، قادر على التكيف مع الواقع ومع العالم ومن ضمنه التكيف مع العلمانية والديمقراطية واعتبار جهاز الدولة ملكاً للجميع. غير أن ذلك النموذج بدأ يتقهقر في السنوات الخمس الماضية، بانتهاج تركيا سياسات خارجية تقارب السياسات الإيرانية، في دعم ميليشيات ذات طابع طائفي معين، وفي التدخلات العسكرية المباشرة في سوريا بداية ثم في ليبيا، ما بات يؤثر سلباً على صورة تركيا ومكانتها عربياً ودولياً.

وإذا أخذنا مثال سوريا، فإن سياسة تركيا إزاء الصراع الجاري في البلد

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

منذ سنوات أضحت السياسة الخارجية التركية تقارب السياسة الخارجية التي انتهجتها إيران منذ عقود، ولاسيما لجهة التحول في تدخلاتها الخارجية، أو في مد نفوذها الإقليمي، من القوة الناعمة في تقديم نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى التدخل بالوسائل السياسية والعسكرية أيضاً.

من المعلوم أن جاذبية تركيا في العقد الأول من هذا القرن الحادي والعشرين، انطلقت من نموذج الإسلام السياسي بالمقارنة مع إيران، لكنه لم يحمل بعداً رسولياً تدخلياً، يتعلق



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk